RICHMOND School of Arts & Sciences

University of Richmond
UR Scholarship Repository

Political Science Faculty Publications | Political Science

1995

# Bidayat al-Mujtama' al-Madani fi al-Yaman

Sheila Carapico
*University of Richmond*, scarapic@richmond.edu

Follow this and additional works at: http://scholarship.richmond.edu/polisci-faculty-publications

 Part of the Near and Middle Eastern Studies Commons, and the Political Science Commons

## Recommended Citation

Carapico, Sheila. "Bidayat Al-Mujtama' Al-Madani Fi Al-Yaman." In *Al-Tahawilat Al-Siyassiyyah Fi Al-Yaman: Bahuth Wa Darasat Gharbiyyah*, edited by Abdu Hamud Al-Sharif, 1-25. Sana'a: American Institute for Yemini Studies, 1995.

This Book Chapter is brought to you for free and open access by the Political Science at UR Scholarship Repository. It has been accepted for inclusion in Political Science Faculty Publications by an authorized administrator of UR Scholarship Repository. For more information, please contact scholarshiprepository@richmond.edu.

# إلتقاء الرأسماليه اليمنية والإشتراكية اليمنية

شيلا كارابيكو
*Sheila Carapico*

في ٢٢ مايو ١٩٩٠م ، إتحدت الجمهورية العربية اليمنية (ج.ع.ي) سابقاً مع الدولة الشقيقه في الجنوب ، جمهورية اليمن الديمقراطيه الشعبيه (ج.ي.د.ش) آنذاك لتكونا الجمهورية اليمنية ، وللعالم الخارجي ، ظهر الأمر وكأنه صوره مصغره للتجربه الألمانيه.وحتى ذاك الوقت كانت اليمن الشمالية ( ج.ع.ي) تصنف ضمن إقتصاد السوق الحر ، في حين كان الجنوب الثوري المناهض للامبريالية ، الجمهورية الديمقراطية ، يمثل الدولة الاشتراكية . وعند ما أعلنت صنعاء وعدن وحدتهما ، قبل بون وبرلين بآسابيع ، أكد معلق غربي التماثل الواضح بين اليمن والمانيا ، مفترضاً أن المشروعات الرأسماليه ستشتري القطاع العام المحتضر وتكون بمثابة محرك للنمو الاقتصادي في المستقبل .

وتبين النظره الفاحصة عن قرب ان هذا التماثل ليس إلا تشبيهاً مبسطاً . ففي النظرية وفي حالة المانيا ، فإن الرأسمالية والاشتراكية كانا يتمايزان كنظامين من خلال انماط الملكيه الخاصه والعامه لوسائل الانتاج . وعلى أية حال بالنسبة لشمال وجنوب اليمن فإن إختلافات حق الملكية بعد قيام الثورتين ، أي منذ العام ١٩٧٠م ، قد ازيلت من خلال القدره المتماثلة للحصول على رأس المال الإستثماري . حتى أنه بعد عشرين عاماً صارت فروقات الوزن النسبي للمشروع الخاص والمشروع العام أكثر غموضاً بالنسبة لمقتضايات الرأسماليه والاشتراكيه . حقاً ، أن مقارنة البيانات المتاحه عن مشاركة القطاع الخاص والقطاع العام في ج.ع.ي و ج.ي.د.ش خلال مايقارب عقدين من الزمن تبين نموذجاً مشتركاً في الانفاق على المشروعات الإنمائيه وميلاً للإلتقاء . فعلى الرغم من فلسفتها القائمه على السوق الحر إلا أن القطاع العام في ج.ع.ي قد استثمر أكثر من القطاع الخاص بينما كانت تصريحات السياسه الإشتراكيه في ج.ي.د.ش تتنافى والدور المتزايد للمشروعات الخاصه المحليه والاجنبيه .

كلاهما فقيران نسبياً وذوا نظم متخلفة يقعان في محيط حقول بترول شبه الجزيرة العربية . إعتمد اليمنان على تحويلات العمال والمساعدات الإنمائية الدولية حتى إكتشاف النفط في منطقة الحدود في منتصف الثمانينات والذي جذب شكلاً ثالثاً من راس المال الدولي من خلال شركات البترول المتعددة الجنسية الواعدة بتوليد عوائد البترول والغاز للدولة . وعلى حين حفزت التحويلات الإستهلاك العائلي في كافة أنحاء الدوله وقوت بورجوازية التجار المتركزه في جنوب اليمن الشمالي فإن مشروعات المساعدات الأجنبية دعمت أيضاً إنفاق القطاع العام . كلا اليمنين واجها مشقه بانخفاض اسعار النفط الى جانب إنتهاء الحرب البارده مما قلل من حصولهما على النقد الأجنبي ، ولكن ذلك يمكن انقاذه من خلال عوائد النفط التي تصب مباشرة في خزائن الدولة . مثل تلك القوى قللت

تدريجياً من الاختلافات بين النظامين وخلقت حوافز إقتصادية للوحدة (١) . وعلى النقيض من المانيا فإن زواجهما كان إندماجاً أكثر منه ضماً إذ لم يكن بوسع أحدهما إبتلاع الآخر .

## إقتصادان :

على الرغم من ان اليمن تاريخياً كانت شخصية حضارية اكثر منها شخصية سياسيه فإن تجزئتها الرسميه تنبع من الإستعمار البريطاني بعدن والمحميات . وعلى النقيض من الشمال المستقل والمعزول نسبياً حيث سادت التكوينات الرجعيه وشبه الاقطاعيات الزراعيه فإن الجنوب طور طبقات رأسماليه وأسواق ومشروعات (٢). وكنقطة توقف رئيسيه بين البحر الأبيض المتوسط والهند فإن ميناء القرن العشرين الحديث في عدن جذب اليه مجموعات رأسمالية محلية صغيرة وطبقة عاملة من الشياليين والعمال الصناعيين وطبقـــه حضريه متوسطه تشتمل على اصحاب المحال التجاريه والمثقفين . وبالمقابل ، فإن صنعاء كانت مركزاً للمحافظين الإسلاميين تحت المذهب الزيدي الشيعي الإمامي . وقد حمت القيود التجاريه والإستثماريه المتشدده القله من المستوردين المحتكرين والفئة الكبيره من ملاك الأراضي الا ان البرجوازيه الطامحه والطبقه العامله هربت من تلك البيئه المقيده الى الميناء الحر في عدن . كان الشمال جاهزاً لنوع من الثوره البرجوازيه لتفتح الباب أمام التنمية الرأسماليه في حين إقترب الجنوب من نموذجه في الثوره الإشتراكيه قافلاً بذلك الباب أمام المستثمرين الإجانب .

الثورتان اللتان أفرزتا ال ج.ع.ي في عام ١٩٦٢م و ج.ي.د.ش في عام ١٩٦٧م حولتا السوق الرأسماليه الى الشمال . ال ج.ع.ي أصبحت إقتصاد مفتوح مع بعض القيود القانونيه على التجاره أو الإستثمار في حين صادر وأمّم ثوار الجنوب كثيراً من المشروعات الأجنبيه والأراضي الكبيره وقوارب الصيد . وعلى حين رضخ الجنوب لحكم الحزب الواحد الماركسي ذو الطابع السوفيتي في غياب أحزاب قانونيه أخرى فإن السياسه في ج.ع.ي كانت تحت سيطرة تحالفات هلاميه قبليه إسلاميه ويساريه بدعم خفي من أنظمة عربية أخرى (٣) . وقد جسدت الأسواق النشطة للتجزئه والعقارات في الشمال والخاليه من القيود المفروضه في عدن التمايز بين الرأسماليه والإشتراكيه .

على اي حال ، هناك إرتباطات وتشابهات رئيسيه ميزت اليمن الكبرى . فكلا النظامين يتقاسمان بيئه تضاريسية واحدة يعمل معظم النساء والرجال في إنتاج الحبوب وتربية الحيوانات التى تتصدر نشاط السكان . الحدود الطبيعيه الغير محدده بوضوح فصلت وبطريقه عشوائيه بين الأقاليم في الجنوب العربي ذات التقاليد الإسلاميه والقبليه المشتـــركه . السياسه في كلا النظامـــين الضعيفين ذوي الحكـومات الأنقلابيه الغير واثقه من سلطتها في الريف حيث يـدعم كل منهما عناصر المعارضـة في الجـانب الآخـر لايمكن فصلها . فاغتيال الرئيسان عام ١٩٧٨م ومناوشات الحدود كل عدة سنوات كلها حـوادث متكـرره والاعـلانات الوحـدوية الشائعه جميعهـا أحداث متداخله (٤) . الأقتصادان كانا أيضاً متداخلين . ففي أوائل السبعينات ، نقل البرجوازيون الجنوبيون ، وبعضهم ينحدرون أصلاً من الشمال ، منازلهم وأعمالهم الى تعز والحديده وصنعاء بعد أن كانوا قـد ذهبوا الى ميناء عدن خلال وبعد الحـرب العالمية الثانية ، وفي الشمال ساهمو في الإستثمارات

الخاصه الحديثه وتقلدوا مناصب حكومية عالية . خلال العقد اللاحق لإرتفاع أسعار النفط في ١٩٧٣م ، كلا الإقتصادين إكتسبا خاصيه بارزه تمثلت في هجرة العماله الى الخليج العربي . ونظراً لأن التحويلات الخاصه هي المصدر الوحيد لكسب النقد الأجنبي فإنها قد غذت الإستهلاك (سلع مستورده وبناء مساكن) بدلاً من الإستثمار المنتج (٥) على الرغم من محاولات النظامين تعبئتها للزراعه والصناعه .

وكما تبين الجداول فإن كلا اليمنين كانا ضمن مجموعة الدول الأ قل من الدخل المتوسط والمعتمدان على التحويلات والمساعدات الأجنبيه (٦) لتغطية العجز في ميزان المدفوعات . وفي حين أن ال ج.ع.ي كانت أكثر ثراءً وتمتعت بإستهلاك أعلى من السلع المستورده الا أنها عانت من عجز حاد في حساباتها الجاريه لم تغط من خلال التحويلات. كذلك وعلى الرغم من غلبة النشاط الزراعي على طاقة العمل ، وخاصة في الشمال ، الاّ أن أكثر من نصف الناتج المحلي الأجمالي في النظامين من الخدمات ، ويشير معدل الإستثمارات الجديده في الخدمات ، وخاصة الخدمات الحكوميه ، الى أن هذا الخلل سيستمر ، غير أن مستوى خدمات التعليم والصحة ، وإن كان أفضل قليلاً في ج.ي.د.ش وخاصة بالنسبة للنساء ، إلا أنه يضع البلدين بين الدول الأقل نمواً في العالم .

كلا ال ج .ع.ي و ج.ي.د.ش أخذتا بالتخطيط عندما تقدمت الحكومتان بطلب العضويه في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وفي حين كان التخطيط المركزي هدفاً لقيادة ج.ي.د.ش ، فإن التخطيط في ال ج.ع.ي لم يكن التزاماً أيديولوجياً وإنما كان جزءاً من التوثيق المطلوب من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . في كلتى الحالتين ، كانت الخطة الأولى لثلاث سنوات (١٩٧١- ١٩٧٤م) في ج.ي.د.ش و(١٩٧٣- ١٩٧٥م) في ال ج.ع.ي للقطاع العام فقط ، غير ان الخطط اللاحقه كانت لفترة خمس سنوات . لقد توقع المخططون أن المورد والموظف الرئيسي ، أي الزراعة (شاملة الثروة السمكيه) ستتسع مع الأخذ بالرى والتكنولوجيا والكيماويات الموظفة في المزارع النموذجيه والمتبناه من قبل الأسر والمنتجين التعاونيين ، وأن الصناعه الخفيفه للأسماك والفواكه والجلود والتبغ والقطن ستتنوع لتشمل صناعات خفيفه أخرى كالملابس والأطباق ، والصابون ، والمشروبات الخفيفة . ونحو تلك الأهداف ، فقد تم التأكيد على ضرورة تحسين المياه والطاقه والمواصلات . وكلا النظامين وعدا بتوسيع التعليم المجاني والعناية الصحية الشاملة . وعلى أية حال ، وكما يبين القسم الثاني فإن علاقات الملكية القائمة وإمكانية الحصول على رأس المال الإستثماري أثرت على قدرات النظام بالنسبة لتنفيذ الخطط .

## الملكية الخاصة والعامة والتعاونية :

الإختلافات الهامة بين الإقتصادين تنبثق من إختلافات في ملكية وتنمية وسائل الإنتاج قبل وبعد ثورة كل منهما . الجنوب وتركته الإستعماريه ، دخل الستينات بكثير من المشروعات الرأسماليه مقارنة بالمملكة اليمنية شبه الإقطاعيه في الشمال، ثم قام بتأميمها خلال الثوره . كانت تأميمات اليمن الجنوبي والإصلاح الزراعي قد أوجدت قطاع عام حديث وحققت المساواه في ملكية الأراضي بصورة مثيره ولكنها لم توجد إقتصاداً إشتراكياً إذْ أحتفظ بكثير من مظاهر الإقتصاد الزراعي التقليدي مقارنةً باقتصاد شمال

اليمن ، وفي نفس الوقت ، كانت ال ج.ع.ي تدشن مشروعاتها التجارية والصناعية وبالرغم من كون إقتصادها خاص الاّ أنه تقليدي الى حد كبير .

اشتملت نظم الإنتاج قبل الثورة على زراعة الكفاف في أرض الأسرة إضافة الى تربيه الماشية في المراعي ، ونظام المشاركة في محصول الضيعات البدائيه ونظام العمالة الأجره في المزارع الحديثه . كان نظام الملكيه للأراضي شديد التميز حول عدن وبعض المناطق الخصبه المروية بأمطار موسمية أو الوديان المرويه في كل اليمن.وفي لحج وعدن حيث كانت الملكية على أساس طبقي ، قامت الثوره بمصادرة الحيازات الكبيره وكذلك أراضي الأوقاف وقامت بعد ذلك بإعادة توزيع الأراضي من الملاك الغير مرغوبين الى شركائهم السابقين . الأراضي المصادره ، المتزايده في عددها من ١٨ الى ٤٧ فيما بين ١٩٧٥و ١٩٨٢ إضافة الى بعض الملكيات الصغيره أصبحت تشكل مزارع الدولة (٥) والتي تمكنت عبر الالات الحديثه والعماله الأجيره من إدارة معظم المزارع في محافظة عدن وثلث مزارع لحج تقريباً . هذه الأراضي المعاد توزيعها والتي تشكل حوالي ثلثي المساحة المزروعه صنفت كتعاونيات ومايزيد قليلاً عن الربع ، ومعظمها في الشرق ، كانت ملكيه خاصه (٥) .

وعلى النقيض ، فإن الثوره في ج.ع.ي أممت فقط الأراضي الكبيره للاسرة الملكيه وجزء بسيط من الأراضي المزروعه والتى أصبحت مزارع الدوله ، بينما ظلت أراضي الأوقاف والحيازات الخاصه الكبيره كما هي . وعلى حين كانت المزارع الجنوبيه مملوكه للدوله فإن أكثر من نصف مزارع الشمال كانت ملكيه خاصه . مزارع الدوله في كلا النظامين إعتمدت الوسائل الميكانيكيه والكيماويه الحديثه في الوقت الذي كانت الحيازات الكبيره في الشمال تدار بطريقه مختلفه وغالباً من خلال عمل شريك المحصول ولكنها أخذت تخطو ببطء نحو الزراعه الرأسماليه . معظم الأراضي الجافه في كلا النظامين إشتملت إما على قطع زراعيه عائليه أو على حقول مفتوحه . وحتى الثمانينات كانت الحبوب وتربيه الماشيه لاغراض الإستهلاك الذاتي تمثل إنتاج مالا يقل عن نصف المزارع اليمنيه . كان القات هو المحصول النقدي المربح والمفضل في المرتفعات وكان محضوراً في جمهورية اليمن الشعبية ولا يحضى بالتشجيع من قبل وزارة الزراعة في صنعاء .

ولهدف زيادة إجمالي الناتج المحلي والصادرات ، فإن كلا النظامين شجعا الملكيه الزراعيه . ولكن المزارعين اليمنيين العاديين الذين يزرعون الذرة أو الشعير ، باستخدام حيوانات الجر على قطع المدرجات الصغيره المتناثره لم يكونوا قادرين على الإستثمار المربح في المضخات والجرارات وقاطرات التسويق وحتى مع توفر بعض الدخل من التحويلات . ولذا فإن كل نظام تحول الى التعاونيات عام ١٩٧٤م . وعلى الرغم من أن الهدف البعيد للجمهوريه الشعبية كان الشيوعيه فيما كانت رؤية الشمال للتعاونيات كنوع من مؤسسة للمشاركة إلا أن كلاً منهما كان يأمل في جمع المدخرات القليله والتحويلات للاستثمار في المستوصفات والالات ومحطات الصيانه ووسائل التخزين والقوارب وخدمات التسويق .

وفي ظل قوانين الأصلاح الزراعي عمل الحائزون على الأراضي المعاد توزيعها على تكوين تعاونيات تسويق وشراء تمهيداً للوصول الى تكوين تعاونيات الإنتاج الاشتراكيه

الحقيقيه . ومن حيث المبدأ ، كان المتوقع أن تولد التعاونيات مابين ٧٠ ٪ الى ٨٠ ٪ من الإستثمارات الزراعيه وتتكفل مزارع الدوله بالباقي (٩) . ساعدت ستون تعاونة منفرده حوالي خمسين ألف عضو للحصول على المدخلات الإنتاجيه في منتصف الثمانينات ، ولكن بدلاً من التحرك قدماً نحو المزارع التعاونيه الكبيره (١٠) فإن ٢٩ من مزارع الدوله الغت الزراعة الجماعية باستثناء مزرعتين ظلتا تنتج جماعياً. في عام ١٩٨٤م توصلت بعثه البنك الدولي الى أن التعاونيات كانت ناجحه في تقديم الإئتمانات والالات وقنوات التسويق وغيرها من الخدمات الزراعيه (١١) . وفي قطاع التصدير الرئيسي ، وهو الصيد في المحيط الهندي ، تم تأميم بعض القوارب والمرافق أو تم تسليمها لتعاونيات الصيادين ، غير أن القطاع العام اقتنى إسطول صيد خاص به في وقت لاحق إضافة الى معملين للتعليب ومخازن تبريد ووسائل تسويق .

أما في الشمال ، حيث تعرف تلك المجموعات مجازاً بالتعاونيات فقد كسرت عزله الريف من خلال الهياكل الأساسيه (١٢) ، إذ أن مايزيد عن عشرين تعاونيه زراعية سمكية وحرفيه تأسست على الرغم من الصعوبات في التمويل والتسويق . إبتداءاً من عام ٧٤م فإن حماساً بالغاً كان قد أعطى للحلول التعاونيه لمواجهة شحة الإستثمار الزراعي وحيث الإئتمان والمساعده التنظيمية أتيحت من أجل الشراء والتسويق . ولكن ، وعلى النقيض من الجنوب ، فإن المشاركة كانت تطوعيه بحته وغالباً لم تكن تحمل معنى الإستثمار . وبينما نجحت بعض التعاونيات في التشغيل المربح لمحطات الديزل أو أستأجرت حفارات إرتوازيه ، فإن الغالبية فشلت في تعبئة وإداره مساهمه رأس المال والعديد منها أقفلت للمحاسبه . إضافة الى أن كل التعاونيات والمزارعين الأفراد فشلوا في تحقيق الأهداف الإستثماريه للمخطط .

وفي حين ورثت ج.ي.د.ش مصانع ومكاتب حديثه فإن ال ج.ع.ي إنطلقت في بناء مشاريعها الحديثه في عام ١٩٧٠م . بعد التأميم سيطرت المشروعات العامه على ٦٠ ٪ الى ٧٠ ٪ من قيمة الإنتاج الصناعي مشتمله على المياه والطاقه والمصفاه (الموظف الأكبر الوحيد) والنشر والبناء والملابس ومعامل تعليب الأغذيه ومصانع الأدوات بينما انتجت الشركات المختلفه السجاد والبطاريات وأدوات الألمونيوم وبقيت مشروعات القطاع الخاص إما في الانتاج الصغير من البلاستيك والملابس والزجاج والأغذيه ، والمنتجات الورقيه أو النجاره التقليديه والحديد والفخار وصناعة النسيج . المساحة ضيقة ، ومع ذلك فإن الورش الموظفه لأقل من خمسه عمال مثلت ٧١ ٪ من ٤٥٠٠٠ وظيفه صناعيه عام ١٩٨٠م (١٣) . وفي قطاع الخدمات الصناعيه فإن النموذج كان مشابهاً، حيث ادارت الدوله الموانى والشحن والنقل والباصات والطيران بينما تحمل القطاع الخاص مسئولية خدمات التجزئه الصغيره . وفي عام ١٩٨٣م منحت رخص للقطاع الخاص لتصنيع الأقلام الجافه وورق المناديل ومعامل الألمونيوم والأحذيه البلاستيكيه (١٤) . أما في ج.ع.ي وعلى الرغم من حوافز الإستثمار الحر فإن القطاع الخاص الصناعي قد نما ببطء .المجمع الصناعي القريب من تعز والمنتج للحلويات والصابون والبلاستيك ، والمملوك لهائل سعيد أنعم طغى على الصناعة الخاصه الكبيرة . الباقي كانت مصانع غذائيه وتعبئه مشروبات وصناعات خفيفة تتكون أساساً من

ورش الصيانه والبناء والحرف اليمنيـة . عشرة من خمسة عشر مصنعاً وردت في تقـرير وزارة الأقتصاد عام ١٩٧٥م كانت ملكية خاصه ولكنها وظفت حوالى ثمانمائة شخص مقارنة باكثر من الفين عامل في المصانع العامه . المعامل الصناعيه الكبيره إشتملت على الطاقه والمياه والغزل والنسيج والاسمنت والتبغ والنشر والنفط ، إضافه الى بعض المؤسسات الصغيره كالمخابز ، وكانت كلها أو معظمها مملوكة للدولة .

وعلى النقيض من دول العالم الثالث الأخرى والتي تتمتع بنوع كبير من العماله الصناعيه أو الزراعيه المحتمله والرخيصه فإن القرب من إقتصاديات آبار الخليج العربي قد دفع بمعدلات الأجر الى الأعلى . حوالى ثلث الذكور البالغين كانوا غير موجودين خلال عقد الطفرة النفطيه ( ١٩٧٤ - ١٩٨٤م ) يغتربون لسنه أو لسنتين ويعودون ، ولذا فإن معظم الشباب عملو ا في الخليج خلال تلك الفتره . هذا الوضع قاد مجموعه من الباحثين الى وصف ال ج.ع.ي بأنها إقتصاد نامي يتمتع بفائض رأس المال وندرة العماله (١٠) . ال ج.ع.ي إستقدمت فعلاً ليس فقط مدرسين وأطباء ولكن أيضاً عمال البناء والفنادق . وفي حين كان المخططون والخبراء الدوليون متفائلين مبدئياً حول الأحتمالات الاستثماريه للتحويلات من خلال التعاونيات في القطاع الثالث ، فإن سهولة النقود في الخارج وندرة العماله مثلت مثبطات لكثير من المشروعات الزراعية أو الصناعية .

الطبقه التي إستفادت كثيراً من مبدأ الحريه الأقتصاديه كانت تتضمن الطرفين الشماليين والمستوردين والوسطاء للمغتربين ودائره الإستهلاك . حريه الاستثمار في ال ج.ع.ي واسواق الإستيراد المفتوحة ، النقيض البارز لـ ج.ي.د.ش ، جذبت البورجوازيه من الإقليم الأدنى للبحر الأحمر مما أسفر عن نمط إستثماري موضح فى جدول رقم (٤) في الملحق . أولئك الحائزون على السيولة للإستثمار كالتجار المحليين والمغتربين اليمنيين الشماليين في الخليج واليمنيين او المولدين المستثمرين الذين قدموا من عدن وأسمرا وجيبوتي او ممباسا جميعهم إنخرطوا في اسواق ال ج.ع.ي للعمله والعقارات والواردات حيث ربحوا من الحصه الوافرة من التحويلات للسلع الإستهلاكيه (١١) . التجاره والنقل كانتا مقيدتين كثيراً في عدن حيث قدم قطاع التجزئه المتهالك للمستهلكين القليل من الاشباع المتاح في الشمال كما كانت فرص قيادة سيارات الأجره أو التجاره الصغيره أكثر شحه (١٢) .

وبصوره غير عاديه ، فإن الأسواق غير المقيده للعمله والواردات عملت على نحو أفضل في ال ج.ع.ي خلال فترة الإنتعاش مقارنةً بقيمة الدوره . الا ان الكساد العالمي وإنهيار عائدات النفط خفضت التحويلات ومعدلات المساعدات وعملت على تهميش أو تأجيل أو الغاء آلاف المشروعات العامة والخاصة .الريال الذي إحتفظ بسعر صرف موحد وغير حقيقي عند ٤,٥ للدولار الواحد لأكثر من عقد (محفزاً على الإستيراد)إنحدر الى ١٨ ريال للدولار في شتاء ١٩٨٦-٨٧م . ولمواجهة ازمات ميزان المدفوعات والاحتياطي النقدي منذ عام ١٩٨٢م وماتلاها فإن حكومة ال ج.ع.ي ألغت الحريه الاقتصاديه وحضرت مؤقتاً كل الواردات ومنعت تماماً إستيراد الخضار والفواكه وتصدت للتهريب الكبير وأصلحت ونفذت القوانيين الضريبيه ، وفي اواخر ١٩٨٦م اقفلت محلات الصرافه ، وسيطرت على اسواق النقد وأوقفت المشروعات الإستثماريه الجديده (١٣) . الثراء المستعار في ال ج.ع.ي ذهب ومعه بترت سياسة عدم التدخل الإقتصادي .

## الملكيه والإستثمار :

العقائد إختلفت عن الخطط ، والخطط عن النتائج . القياده الإشتراكيه في عدن هدفت الى تجميع القطاع العام ولكنها خططت ، في الثمانينات ، لنصف الإستثمارات الإجماليه في قطاع الحكومه ، ٣٩ ٪ من القطاع الخاص (جدول ٤) و٤ ٪ و٧ ٪ من القطاعين المختلط والتعاوني . الجهاز المركزي للتخطيط في صنعاء ( ج م ت ) إرتأى إقتصاد السوق مع قطاع عام داعم ، ولكن للفتره من ١٩٧٦م حتى ١٩٨١م فإن ج م ت شرّع إقتصاداً مختلطاً حيث يساهم كل من القطاع الحكومي والقطاع العام والمختلط بثلث والقطاعين الخاص والتعاوني بحوالي ٢٨ ٪ و٧ ٪ على التوالي (١٠) . ومع ذلك فكلتا الحكومتين لم تتمكنا من تنفيذ إستراتيجيات الإستثمار المخطط . وبدلاً عن ذلك ، فإن إتجاه الشمال نحو الإستثمار العام قابله زيادة مشاركة القطاع الخاص في الجنوب وكلاهما فاقا توقعات المخططين . وعلى أحسن الفروض فإن الطابع الرأسمالي لل ج.ع.ي والشيوعي في عدن مثّلا إتجاهات أو غايات بينما في الواقع كانا اقتصادين مختلطين .

المساهمه النسبية لرأس المال الخاص والعام يمكن قياسها بعدة طرق . البيانات في الجدول (١) تبين الميل في إتجاه التكوينات الرأسماليه بعيداً عن القطاع الخاص وباتجاه القطاع العام خلال فترة الطفره النفطيه . بالنسبه لل ج.ع.ي في عام ١٩٧٥م قدم القطاع الخاص ثلثين والدوله الثلث فقط ولكن تلك النسب إنعكست عام ١٩٨٢م عندما كانت حكومة ال ج.ع.ي هي المستثمر الرئيسي في الزراعة والصناعة والإتصالات والخدمات في حين صنف قطاعي الاعمار الإسكاني والعقارات فقط كنشاط خاص كامل . وفي نطاق الصناعة ، فإن الإستثمارات الحكومية مثلت مابين ٣٩ ٪ في الصناعة التحويلية و٩٥ ٪ في الطاقه والمياه . هذا الميل إستمر خلال الثمانينات .

### جدول رقم(١)

التكوينات الرأسماليه الإجماليه الثابته حسب نوع الملكيه والقطاع ، ج.ع.ي

| | ١٩٧٤ / ١٩٧٥م | | ١٩٨٢م | |
|---|---|---|---|---|
| | العام / الخاص | | العام | / الخاص |
| الزراعه | ٢٢ ٪ | ٧٨ ٪ | ٦١ ٪ | ٣٩ ٪ |
| التعدين | — | — | ٧٩ ٪ | ١١ ٪ |
| الصناعه التحويليه | ٦٢ ٪ | ٣٨ ٪ | ٣٩ ٪ | ٦١ ٪ |
| المياه والطاقه | — | — | ٩٥ ٪ | ٥ ٪ |
| الأتصالات | ٥١ ٪ | ٤٩ ٪ | ٦٨ ٪ | ٣٢ ٪ |
| التشييد | — | ١٠٠٪ | — | ١٠٠٪ |
| الخدمات | ٨٦ ٪ | ١٤ ٪ | ٨٦ ٪ | ١٤ ٪ |

المصدر : البنك الدولي ، الوضع الراهن والأفاق في الجمهوريه العربيه اليمنية ، التقريرالاقتصادي للبلاد ، واشنطن ١٩٨٦م . التعدين والطاقه والمياه ضمنت في الصناعه التحويليه عام ١٩٧٥م .

في عام ١٩٨٧م . مولت حكومه ال ج.ع.ي ثلاثه أرباع الاستثمارات في الزراعه والاسماك والمواصلات والاتصالات وتقريباً كل المرافق والتنميه التعدينية الموضحة في جدول (٢) . الأفراد مولوا الأنشاءات الجديده والتجاره والفندقه وسبعة اعشار الصناعة التحويلية ولكن فقط ربع مشروعات الزراعة والإتصالات وثلث المؤسسات الماليه . تفضيل المستثمرين الأفراد للمضاربة في العقارات على الإنتاج الزراعي كان محيراً على وجه الخصوص للمخطط حيث كان معدل النمو الكلى ٦٦ ٪ بينما في الزراعه ٢,٤ ٪ (٣٠) . في الصناعة ، ابتعد رأس المال الخاص عن الصناعة الكبيره باتجاه الأغذيه والمشروبات وبنسبة ٤٥ ٪ من النشاط الصناعي ، والورش الصغيره (النجاره، ورش الحديد ، وصيانة السيارات .. الخ) حيث الموظفين أقل من عشرة اشخاص . القطاع العام، ولّد ثلثي الإستثمارات بينما الإستثمار المحلي والأجنبي تركز في التجاره ، والصناعه التحويليه .

جدول (٢)

الإستثمارات في ال ج.ع.ي في خطه ١٩٨٢م – ١٩٨٩م وفقاً للقطاع والملكيه .

| | العام | الخاص |
|---|---|---|
| الزراعه والأسماك | ٧٥ ٪ | ٢٥ ٪ |
| التعدين | ٩٧ ٪ | ٣ ٪ |
| الصناعه التحويليه | ٣١ ٪ | ٦٩ ٪ |
| الكهرباء والمياه | ٩٤ ٪ | ٦ ٪ |
| التشييد | — | ١٠٠ ٪ |
| التجاره والفندقه | ١١ ٪ | ٨٩ ٪ |
| المواصلات والاتصالات | ٧٣ ٪ | ٢٧ ٪ |
| المؤسسات الماليه | ٦٤ ٪ | ٣٦ ٪ |
| الخدمات | ٩٥ ٪ | ٥ ٪ |
| المجموع | ٦٦ ٪ | ٣٣ ٪ |

المصدر . فيصل سعيد فارع "التطورات الأقتصاديه الحديثه في اليمن "عن الجهاز المركزي للتخطيط " تقييم الخطة الخمسيه الثالثه ، إبريل ١٩٨٧م ." صنعاء ص٣٣– ٣٧ .

ولم تكن ج.ي.د.ش مطلقاً إقتصاداً مملوكاً كلياً للدوله ، إذ أن تأميمات ١٩٦٩ أثرت في أعمال التمويل الأجنبي والتجاره والخدمات . وفيما بين ١٩٧٣م وحتى ١٩٧٦م إستمرت عملية تجميع ودمج المشروعات الصناعيه العامه والمختلطة فأنخفضت بذلك مساهمه المشروعات المحليه الخاصه في الإنتاج الصناعي من ٥١ ٪ الى ٣٨ ٪ ومساهمه المشروعات الأجنبيه من ٣٦ ٪ الى ١٠ ٪ . في الصيد ، حلت المشروعات الأجنبيه على اية حال محل الإنتاج التعاوني . وبحلول ١٩٧٦م حصلت المشروعات الأجنبيه والمحليه الخاصة على حوالي

٤٠ ٪ من سوق البناء ، كما أن المواصلات المحليه الخاصه كانت كاسبة بل وتفوق القطاع العام بأكثر من نصف السوق. التعاونيات كانت حاصله على ٧١٪ من الانتاج الزراعي والدولة على الباقي ، ولكن الإنتاج الحيواني كان خاصاً باكثر من ٩٠٪ (٣١) . هكذا كان الاقتصاد إشتراكياً كما وصلت اليه ج.ي.د.ش .

## الإتجاه نحو التأميم و ملكية الدولة في ج.ي.د.ش أخذ في الإنخفاض :

ففي عام ١٩٨٠م ، كما هو واضح في جدول (٣) ، كانت مساهمه القطاعين العام والخاص أقل قليلاً من نصف الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما (٣٢) . المشروعات الخاصه ولّدت مالا يقل عن نصف القيمة في الزراعه والتشييد ، والتجاره ، بينما سيطر القطاع العام على حوالي ثلاثة ارباع الصيد والصناعه و٥٦ ٪ في المواصلات . في الصيد ، ولدت التعاونيات والقطاع الخاص ١٢ ٪ و١٥ ٪ فقط من قيمة الإنتاج الكلي المسجل لعام ١٩٨٠م ، لكل منهما على التوالي .

جدول (٣)

الأنتاج وفقاً للملكيه والقطاع في ج.ي.د.ش عام ١٩٨٠م .

| | العام | الخاص | التعاونيات |
|---|---|---|---|
| الزراعه | ٥٢ ٪ | ١٦ ٪ | ٣٢ ٪ |
| الصيد | ١٦ ٪ | ٧٢ ٪ | ١٢ ٪ |
| الصناعه | ٢٧ ٪ | ٧٣ ٪ | — |
| التشييد | ٥٧ ٪ | ٤٣ ٪ | — |
| النقل | ٤١ ٪ | ٥٦ ٪ | ١ ٪ |
| التجاره | ٦٣٪ | ٣٠ ٪ | ٧ ٪ |
| المجموع | ٤٥ ٪ | ٤٩ ٪ | ٦ ٪ |

المصدر : لكنر ، اليمن الديمقراطية ، ص ١٥٧ ، عن وزارة التخطيط عدن – ج.ي.د.ش .

في الثمانينات ، طغى القطاع الخاص ، على الأقل بصوره مؤقته ، على الدوله . ففي خطة عدن لعام ١٩٨٥م ، كما هو واضح في جدول (٤) ، فإن أهداف الإستثمارات الخاصه زادت ولكن ليس بالسرعة التي شارك بها القطاع الخاص والتي فاقت التوقعات بنسبه ٨ ٪ خلال السنوات الثلاث الأولى للخطة والتي كانت في معظمها على حساب القطاع العام . معظم الإستثمارات الخاصه غير المخططه تمت في الزراعه والصيد المحلي الخاص ولكن الأفراد أيضاً تجاوزوا الأهداف في التجاره والنقل والتشييد والصناعه (٣٣) .

وبحلول عام ١٩٨٧م ، فإن الدوله حصلت على الحصه الغالبه من قيمه الإنتاج مرة أخرى، وبما يزيد عن ٧٠ ٪ في الصناعه وأكثر من ثلثين في النقل ، وأكثر من النصف في التشييد ، إلاّ أن القطاع الخاص حافظ على ٣٥- ٥٢ ٪ في كل قطاع بإستثناء الصناعه (٣٤) .

## جدول رقم (٤)

التوزيع المخطط والفعلي للانتاج وفقاً لقطاعات الملكيه : في ج.ي.د.ش ١٩٨٠ -١٩٨٥م

| القطاع | المخطط (١٩٨٥) | المتوسط الفعلي (٨٠-٨٢) | الفعلي ٨٧م |
|---|---|---|---|
| العام | ٤٩ | ٤٣ | ٥١ |
| التعاووني | ٧ | ٧ | ١٠ |
| المختلط | ٤ | ٣ | ٣ |
| الخاص | ٣٩ | ٤٧ | ٣٦ |
| المحلي | ٣٢ | ٤٢ | ٣١ |
| الأجنبي | ٧ | ٥ | ٥ |

المصدر : البنك الدولي ، جمهوريه اليمن الديمقراطيه الشعبيه ، تقرير اقتصادي خاص المراجعه النصفيه للخطه الخمسيه الثانيه ١٩٨١ -١٩٨٥م

جدول ١،٤ ، أ. أ الشربيني ، " تحليل تطور إدارة القطاع العام في جمهوريه اليمن الديمقراطيه الشعبيه" جدول (٥) ( ملاحظه : لاتجمع نظراً لأخطاء التقريب )

بيانات أخرى تبين تنامي التعدد الأقتصادي ، الجدول (٥) يبين مساحه الأراضي والأطنان بدلاً من القيمة النقديه للانتاج ، ولكن باستبعاد المحصول النقدي المرغوب في المرتفعات وهو القات المرتفع سعراً والذي يؤدي الى تضخيم حصة القطاع الخاص من قيمه الزراعه (٥٢ ٪ ) . جدول (٣) يشير الى ان مزارع الدولة ذات الميكنه العاليه والري الأفضل أنتجت من الأطنان أكثر من القطاع الخاص وفي نصف الأرض فقط ، بينما مزارع التعاونيات والمزارع الخاصه أنتجت مجتمعة ثلاثه ارباع المحصول . كذلك أشار تعداد ١٩٨٨ الى ان من بين حوالي ٣٥٠٠٠ مؤسسه ٧٥٪ كانت خاصه ، ٢١ ٪ حكوميه ، والباقي تعاونيه أو مشروعات مختلطه . فقط هناك أكثر من ربع طاقه العمل كان في القطاع الحكومي (٣٠) .

## جدول (٥)

انتاج المحاصيل (المساحه والأطنان) وفقاً للملكيه في ج.ي.د.ش ١٩٨٠م

| | المساحه | الأطنان |
|---|---|---|
| المزارع الخاصه | ٢٣ ٪ | ٢٠ ٪ |
| التعاونيات | ٦٥ ٪ | ٥٤ ٪ |
| مزارع الدوله | ١٢ ٪ | ٢٦ ٪ |
| المجموع | ١٠٠ ٪ | ١٠٠ ٪ |

المصدر : IFAD ، تقرير بعثه البرمجه الخاصه لجمهورية اليمن الديمقراطيه الشعبيه

جدول آب ، ص ١٤٢ .

وحتى الصيد وتجميع السمك في المحيط الهندي حيث يولد القطاع العام حوالي ثلاثه أرباع قيمه الناتج الموضح في جدول (٣) ، فإن العمل ظل يسير نحو الخصخصه .

وعلى الرغم من أن حكومة ج.ي.د.ش سيطرت على وحدات كبيره وكثيفه من حيث رأس المال (مخازن التبريد ، التعليب والتصدير) فإن المشروعات الأجنبيه شاركت في مشروعات الدوله وكذا أدار المنظمون الأفراد و١٤ تعاونيه خاصة بالأسماك شبكه موازيه (٣) . بين ١٩٧٨ و١٩٨٢ تضاعفت حصة المشروعات الأجنبيه من الصيد الى ٣٨ ٪ بينما انخفضت حصة القطاعين العام والمختلط من أكثر من الربع الى حوالى العشر . وفي سوق السمك الطازج الموازيه فإن نشاط القطاع الخاص نما من لاشيء تقريباً الى حوالى الربع في حين إنخفضت حصة التعاونيات من اكثر من النصف الى اقل من الثلث (٣٢) . كما انخفضت عضويه تعاونيات الصيد من ٥٥٠٠ في ١٩٧١م الى ٣٢٠٠ في ١٩٨٣م (٣٣) . وفي حين كانت مؤسسه تسويق الأسماك تشترى أكثر من المشروعات الأجنبيه فإن التعاونيات المحليه والأفراد الصيادين سمح لهم ببيع معظم صيدهم محلياً بأسعار السوق . وبحلول عام ١٩٨٧م ساهمت مشروعات الدوله والمشروعات المحليه والأجنبيه بحوالي خمس إنتاج القطاع لكل منها ، حيث حصلت التعاونيات على ٢٨ ٪ بينما حصل القطاع المختلط على العشر (٣٤) .

هناك إشكالات في هذه الأرقام ، فكل التقديرات غالباً ما تقلل من حجم تبادل سلع الكفاف والتهريب والتجاره غير الرسميه . ولكن وبصورة تراكميه ، فإن الدليل كاف لأستنتاج أن القطاعين العام والخاص لعبا أدواراً هامه في الإقتصادين . هناك مؤشر ضعيف لوجود تباين حاد بين الملكيه العامه المركزيه في ج.ي.د.ش والمشروع الخاص في الشمال ، فكلا الاقتصادين دمجا وبشكل متزايد أشكالاً عده من الملكيه ورأس المال لخلق نماذج ملكيه مختلفه . وهكذا ، على الرغم من أن ثورتيهما قد ألزمتاهم بتحقيق أنماط مساواة مختلفه ، إلا أن ممارسة عشرين عاماً أوجدت نماذج إلتقاء وخاصه في إستثمارات القطاع العام . وتفسير ذلك يكمن في كون مشروعات التنميه كانت مدعومه من المساعدات الأجنبيه .

## التمويل الأجنبي : المانحين والمؤسسات

قبل البترول ، إعتمدت اليمن على المساعدات بدلاً من الشركات الأجنبيه للحصول على رأس المال الأستثماري . وبإستثناء قليل من الإستثمارات الكبيره لبعض المؤسسات مابين ثورة ج.ي.د.ش وأول إكتشاف بترولي في عام ١٩٨٤م فإن القروض الدوليه الميسره للقطاع العام مثلت المصدر الكبير الوحيد للتكوينات الرأسماليه الجديده مابين ١٩٧٠م الى ١٩٩٠م . بعد فقدان عدن وخروجها من التسويق لصالح ج.ع.ي فإن الشركات الدوليه شاركت إما كمقاولة لمشروعات التمويل الخارجي أو تلك المؤممه للدوله أو كشركاء ثانويين في المشروعات العامه لاكسابها خبره ورأسمال .

وعندما بدأت صناعه النفط تنطلق تنافست المشروعات الخاصه الأجنبيه والعامه على أدوار في اليمن ليس فقط كموردين ولكن كمقاولين ، شركاء، ومستثمرين . وعند هذا الحد إزداد الإستثمار الأجنبي المباشر مقارنه بالمساعدات الأجنبيه كمصدر للتمويل الخارجي .

## الإستثمار الأجنبي :

القطاع الخاص الأجنبي أخذ في الأنكماش منذ ثورة ج.ي.د.ش . طيلة قرن ، جذبت محطه الوقود المنتعشه في عدن إستثمارات إنجليزيه ودوليه بما فيها مصفاة الشركه البريطانيه للبترول ومشروعات ماليه ونقل بحري وتجاره ولكن الآثار المزدوجه لمصادرة البنوك البريطانيه والفرنسيه والأمريكيه والباكستانيه والهنديه والأردنيه، ومشروعات النقل البحري والتجاره والتأمين إضافه الى إغلاق قناة السويس أبعد المستثمرين عن عدن ، ولم يظهر إهتماماً يذكر بباقي اليمن . في عام ١٩٧٧م كانت المصفاه البريطانيه المتدهوره في ارباحها والتي اعادت توطين طاقه إنتاجيه كبيره أخري ، بمثابة آخر وأكبر ملكيه أجنبيه تؤمم . ولكن أي من الشركة البريطانيه للبترول وشركة البرق واللاسلكي لم تعمل كمتعاقد للمؤسسات الحكوميه ، الشركة البريطانيه للبترول وموبيل والشركه اليمنيه الكويتيه المختلطة قدمت البترول والأهم من ذلك ان المخططين بدؤا يتحدثون عن المشروعات الأجنبيه كمصدر لرأس المال للتنميه (٣٠) . كما أن القليل من المشروعات العربيه والأسيويه والأوربيه الشرقيه دخلت السوق .

المخططون في ال ج.ع.ي رحبوا برأس المال الأجنبي غير أن اكثر السياسات العربية تحرراً جذبت الإستثمارات في مناطق مختاره محدوده حيث قامت المشروعات الأجنبيه بتنمية معظم رأسمالها محلياً . كندا دراي ، رمادا ، وشيراتون كانت الأكثر وضوحاً إلاّ ان الفنادق إستقدمت موظفيها من الخارج ، وفقط شركات التعبئة المحليه كانت مصدراً هاماً لفرص العمل . شركات أخرى إشترت حصصاً في مؤسسات عامه يمنيه مشتمله على وحده تابعه لشركه روثمان وبنسبه ٢٥ ٪ مشاركه وخمسه عاملين أجانب في شركه التبغ والكبريت الوطنيه (٣١) والبنك التجارى الأهلي السعودي وبنك أمريكا وجميعهاإمتلكت ٤٥ ٪ من بنك اليمن الدولى . الأكبر من بين البنوك الخاصه المتعدده الجنسيه العديده وهو سيتي بنك وجد إقتصاداً يتداول فيه ثلثي العقود المتداوله خارج نطاق الجهاز المصرفي الرسمي ، سوقاً غير مربحة مما ثبط بدوره المستثمرين الأخرين .وعلى الرغم من أن المسوقين الدوليين من كنتاكي فرايد تشيكن (الغيت فيما بعد) الى كوماتسو فتحوا مراكز توزيع في صنعاء أو الحديده وبهذا ابتعدوا عن عدن ، فإن الملكيه والأستثمار الأجنبي كانا متواضعين . أكثر عدداً ونشاطاً كانت المقاولات الأمريكيه والعربيه والأسيويه والأوربيه لمشروعات المساعدات في الطرقات على سبيل المثال . المهندسون الأمريكيون والأوربيون والمقاولون اللبنانيون والقوى العامله الكوريه الجنوبيه والصينيه الشعبيه ( أرخص وأكثر مهاره من اليمنيين ) ، جميعها كانت بارزه .

## الأعتماد على المساعدات الخارجيه :

وهكذا ، وحتى ١٩٩٠م كانت المساعدات العامه الأجنبيه هي المصدر الرئيسي لرأس المال الاستثماري في الهياكل الاساسيه والخدمات الإجتماعيه والصناعيه والزراعيه . كلتا الدولتين اليمنيتين كانتا على حد تعبير المانحين "سله" نظراً لانخفاض الدخول ومستوى التقدم . وبالرغم من إختلاف تاريخ نظم المساعدات في الثمانينات فإن النماذج الكليه للتمويل الخارجي كانت متماثله الى حد كبير .

في البداية كان الإعتماد على بريطانيا العظمي ثم على الإتحاد السوفيتي ، ومؤخراً فقط بدأت ج.ي.د.ش تنوع مصادر المساعدات . قبل الإستقلال كانت المملكه المتحده تغطي حوالى ثلثي الموازنه ، وبالتالي فإن إنسحابها من شأنه افلاس الدوله الجديده (٣) . لأكثر من عقد قاطع الغرب والانظمه المحافظه في شبه الجزيره نظام عدن المتطرف وكان الإتحاد السوفيتي وحلفائه كالصين والأنظمه العربيه المتطرفه المصدر الرئيسي للمعونات . وعلى أية حال فقد تعاملت الوكالات الدوليه والمتعددة الأطراف مع ج.ي.د.ش بقيادة هيئه التنميه الدوليه التابعه للبنك الدولي حيث قدمت التمويل الرأسمالي لاقتصاد ج.ي.د.ش الإشتراكي . وبحلول عام ١٩٨٠م شجع إنحسار التوتر في شبه الجزيره العربيه السعوديه والكويت وأبو ظبى على تقديم المساعدات ، وبحلول منتصف الثمانينات وقبل التخفيض الكبير في مساعدات السوفيت كانت الأموال العربيه قد طغت على المساعدات من الدول الإشتراكيه (٣) .

وفي حين كانت ج.ي.د.ش مرتبطه عن قرب بالمعسكر الإشتراكي ، فإن اليمن الشمالي ذات الإقتصاد الحر والحياد الدولي وموقع الوسيط بين ج.ي.د.ش وحقول نفط شبه الجزيره العربية اكسبتها ميزةالحصول على مساعدات من المانحين الدوليين والثنائيين والشرق أوسطين . قبل ١٩٦٢م بدأت القوى العظمى منافسه إستعراضيه في المشروعات، الا أن ممالك النفط العربيه كانت أكثر المانحين بروزاً في السبعينات كما أن هيئه التنميه الدوليه مارست تأثيراً قوياً على السياسه الإقتصاديه . كانت المساعدات الإنمائيه لليمن الشمالي قد وصلت ذروتها في ١٩٨١م بأكثر من مليار دولار ولكنها إنخفضت الى النصف من ذلك في عام ١٩٨٥م وأقل من ١٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٨م . كلتا الدولتين إعتمدتا آنذاك على قائمة متماثله للمانحين والدائنين الذين اصبحوا أقل حماساً من قبل لتمويل مشروعات رأسماليه كبيره .

الهبات كانت عادة قاصره على برامج المساعدة الفنيه المحدوده الحجم من قبل الأمم المتحده او المانحين الأوربيين أو هدايا مظهريه من ممالك الخليج الغنيه . معظم التكوينات الرأسماليه جاءت من القروض الميسره ذات الفائده المنخفضه (غالباً١-٩٪) وجداول سداد طويلة الأجل . وهكذا تراكمت الديون مقابل حسابات المانحين تقريباً بما يعادل مبالغ المساعدات الممنوحه .

جدول (٦) يبين مثل مصادر هذا الدين المتراكم (٣) . صنعاء كانت هي المفضله من قبل المانحين وخاصه هيئه التنميه الدوليه . ال ج.ع.ي وج.ي.د.ش كلتاهما مدينتان بحوالي نصف مديونيتيهما الخاصه للإتحاد السوفيتي الذي قدم لهما إئتمان ميسر طويل الأجل لأسلحته ومعداته . من بين المقرضين الأخرين الذين مثلت قروضهم أكثر من ١ ٪ ( ٢ ٪ الى ٩ ٪ ) من مجموع دين ال ج.ع.ي كانت العربيه السعوديه والعراق والكويت وهولندا والصين ، وللجنوب كانت الصين والكويت وبلغاريا والمانيا الشرقيه وابو ظبي وتشيكوسلوفاكيا والجزائر والعراق . اوربا الشرقيه فضلت عدن واليابان اقرضت صنعاء غير أن بعض الأوربيين ساعدوا النظامين . وهكذا ، كان هناك بعض التأثير الشيوعي في الجمهوريه الشعبيه ، والعون الرأسمالى في الشمال ولكن هذا الإستقطاب خفف عن طريق قروض العرب وهيئه التنميه الدوليه والسوفيت والصينيين والأوربيين لكلا البرامج الانمائيه .

## جدول (٦)

نسبه القروض العامه الخارجيه وفقاً لمجموعة المانحين ، ج.ع.ي و ج.ي.د.ش

| المصادر المتعددة | ج.ع.ي | ج.ي.د.ش |
|---|---|---|
| هيئه التنميه الدوليه | ١٢ | ٨ |
| الأمم المتحده | ١ | ٢ |
| العرب،الأسلاميه،الأوبيك | ١١ | ١٠ |
| المصادر الثنائيه | — | — |
| الدول العربيه | ٢٠ | ١٢ |
| دول الناتو ، والسوق الأوربيه | ٢ | ٢ |
| اليابان | ٤ | — |
| الإتحاد السوفيتي | ٤٥ | ٤٦ |
| دول وارسو الأخرى | ١ | ١٠ |
| الصين | ٣ | ٩ |
| | ٪ ٩٩ | ٪ ٩٩ |

المصادر : بنك اليمن . عدن ٨٣/١٢/٣١م . البنك المركز اليمني صنعاء ٨٧/٦/٣٠م

كانت مشاريع الهياكل الأساسيه بمثابه حجر الأساس للإستثمارات الإنمائيه ، في الشمال المتخلف . حيث كانت الولايات المتحده والصين والإتحاد السوفيتي قد شرعت في بناء الطرقات والمواني قبل الثوره وبعدها انضمت الصين والعربية السعودية والبنك الدولي اليهم . كان أول قرض من هيئه التنميه الدوليه لـ ج.ي.د.ش موجهاً للطرقات عام ١٩٧١م وبعد بضع سنوات قدم الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي تمويلاً لطريق عدن – تعز . وبالنسبه للمرافق والمصانع فقد كان المانحون يختارون تصميماتهم وهندستهم والمشاريع المنفذه وتم تطبيق نظام البنك الدولي في المزادات والمناقصات من قبل المنظمات الدوليه والعربيه . القروض الصينيه مولت وحدات الإنشاءات الصينيه تلك المقاولات المحتملة الربح فاقت كثيراً الإستثمارات الخاصه المباشره (٣٠) .

المرافق والمعامل الصناعيه الكبيره المنتجه لمياه الحضر والطاقه على مستوى البلاد مولت أيضاً من عدة مصادر . في الـ ج.ع.ي كما في الجنوب تلك الأحتكارات الطبيعيه الضخمه حملت القطاع العام وفقاً لسلسله من تمويلات السوفيت وهيئه التنميه الدوليه والعرب . بدأت المؤسسة العامه للكهرباء بالمدن الرئيسيه للـ ج .ع .ي وبعدها إنطلقت لكهربة الريف على مستوى البلاد وفقاً لمقترحات ودراسة الجدوى المعده من قبل

خبراء البنك الدولي . بعد دراسه التشغيل المتدني للنظام السوفيتي أوحى إقتصاد يو البنك الدولي بكهربة كل اليمن لتعظيم إقتصاد الحجم وبادرت هيئه التنميه الدوليه بتمويل هذا التوسع المشترك في منتصف الثمانينات . وبالرغم من أنه ليس أول مشروع مشترك بين ج.ع.ي و ج.ي.د.ش فإنه يحمل سابقه للتعاون بين اليمنيين .

كانت المشروعات العامه موضع دعم من قبل المانحين الإشتراكيين وغير الإشتراكيين من خلال القروض أو المشروعات المشتركه . على سبيل المثال ، أقامت الصين والمانيا الشرقيه مصانع زراعيه كمطاحن الحبوب والنسيج والمعلبات في اليمن الجنوبي ، وأقام الإتحاد السوفيتي والصين مصانع الإسمنت والنسيج والمطاحن والمخابز في الشمال . مؤسسه الصيد الحكوميه في ج.ي.د.ش تلقت مساعدة من وكالات السوفيت وهيئه التنميه الدوليه والدانماركيين والكويت ، بينما دعمت مؤسسه التمويل الدوليه مصنع البطاريات في ال ج.ع.ي . وأقامت مؤسسات الدعم الثنائي مشروعات مشتركه مع المشروعات العامه كشركات الصيد العراقيه اليمنيه الديمقراطيه ، والسوفيتيه اليمنيه الديمقراطيه ، وشركه الطيران السعوديه اليمنيه العربيه والشركه اليمنيه الصينيه للهندسه والمقاولات بين ال ج.ع.ي والصين الشعبيه . وفي عام ١٩٨٥م أقامت ال ج.ع.ي و ج.ي.د.ش نفسها شركة سياحيه مشتركه ، وأتفقتا على التعاون في مجال الفواكه ، والدواجن ومشروعات الصيد .

في الزراعه كانت طبيعة المشروعات والتمويل مختلفه. أخذاً في الأعتبار تدني مستوى الإستثمار الخاص والتعاوني ، فقد طغت المزارع النموذجيه الممول من المانحين والتنميه الريفيه المتكامله على المبادرات الزراعيه الخاصه والتعاونيه .

إستهدفت المزارع النموذجيه إختيار وتطوير ونشر الأستصلاح وفنون الزراعه الحديثه لتعظيم العائد في مزارع الدوله . المانحون الإشتراكيون والرأسماليون إستثمروا في المزارع النموذجيه . الفرق الأساسي في كون المزارع النموذجيه السوفيتيه تتوقع الربح بينما المزارع النموذجيه الرأسماليه استهدفت توليد الأرباح الخاصه . المزارع السوفيتيه والأمريكيه والهولنديه والألمانيه الغربيه والبريطانيه والتابعه للأمم المتحده المستخدمه لوسائل الأنتاج الحديثه في اراضي الملكيه السابقه كانت من بين معظم العمليات الزراعيه الكثيفه من حيث رأس المال والمياه في ال ج.ع.ي ، فيما كانت مزارع الدوله الجنوبيه الأكثر ميكنه حيث ثلاثه ارباع ارض الدوله وثلث ارض التعاونيات كانت مرويه من الأبار (٣١) . وفي كل اليمن ، فإن الموطن الرئيسي للبدايه في فنون الأنتاج الكثيفه برأس المال قد دفع بإنتاج مزارع الدوله لكل هكتار فوق المعتاد .

لقد كانت التنميه الريفيه المتكامله هي إستراتيجيه المؤسسات الدوليه والغربيه لتزويد الأقاليم بالطرقات والمرافق والخدمات الإجتماعيه إضافه الى المزارع النموذجيه والإرشاد. إذ ان أكثر مشاريع التنميه الريفيه بروزاً في كل اليمن كان على نسق نموذج البنك الدولي للتنميه الإقليميه حيث الهياكل الأساسيه والإئتمان والمساعدات الفنيه تحفز الإستثمارات الريفيه للأفراد أو التعاونيات . مثل تلك الإجراءات أدخلت في المناطق الشماليه الأكثر تناسباً لزراعة المحاصيل النقديه : سهول تهامه شبه الإستوائيه والمرتفعات

الجنوبيه المعتدله . وعلى الرغم من أن التقدم نحو أهداف البناء والإنتاجيه كان بطيئاً فإن الاسلوب نفسه إتسع بحيث أنه في ١٩٨٧م غطت المشاريع المتكامله معظم اليمن على الأقل نظرياً وبفضل المدخلات المختلفه من هيئة التنميه الدوليه ومنظمة الأمم المتحده وعدد من الصناديق العربيه والسوق الأوربيه المشتركه (٣٧) .

تلك القنوات التمويليه الكثيفه إنبعث نمطاً متماثلاً في كلا البلدين . فاكبر مشروع تنمية ريفيه متكامله ، على سبيل المثال كان مشروع وادي حضرموت بمبلغ ٧ مليون دولار للمرحله الأولي (١٩٧٧-٨٢م) والذي يتركز في بناء الطرقات ودراسات المياه الجوفيه وتمويل عدد من التعاونيات بالأسمده ومبيدات الحشرات . المرحله الثانيه ذات التمويل المتعدد وتكلف أكثر من ٢٠ مليون دولار للأبار العميقه والميكنه وغيرها من المدخلات (٣٨) وذلك من خلال مشروع هيئه تطوير تهامه بإستثناء انه في ج.ي.د.ش كان الإئتمان متاحاً كلياً للتعاونيات بينما اعتمد في الشمال على طلبات القروض الخاصه والتي كانت ايضاً مقبوله . لو أن المزارعين تدافعوا لرهن اراضيهم من اجل الحصول على قروض بنكية للزراعه النقديه (غير القات الغير مقبول طلب قرض لزراعته ) لكان هناك فرق كبير ولكن ضباط الاقراض في كلا النظامين يتحسرون لانعدام الطلبات . وهكذا ، على الأقل خلال الثمانينات ، فإن الانفاق العام في الزراعه فاق كثيراً التمويل الخاص و / أو التعاوني .

## البترول :

المرحله الأخيره الهامه جداً في إلتقاء إقتصاد اليمن حدثت في صناعه البترول . في النفط ، حقاً ، كان الإلتقاء كاملاً حيث تم تطوير المخزون المكتشف في حدود ال ج.ع.ي / ج.ي.د.ش شراكه بين الدولتين بالتعاون مع المشروعات الدوليه . كل من شركات البترول الحكوميه إعتمدت على الخبرة الاجنبيه . حيث تولت شركات البترول السوفيتيه الدراسات على السواحل والمياه الاقليميه ج.ي.د.ش ، الاّ انه مع نهايه السبعينات منحت إمتيازات أو جرت المفاوضات مع المشروعات البريطانيه والفرنسيه والايطاليه والاسبانيه والكويتيه ، والبرازيليه . كذلك هناك ثلاثون شركه دوليه نقبت في الشمال . في ١٩٨٤م ، قامت يمن هنت التي كانت آنذاك مملوكه كليةً لوحده محليه ضمن شركة هنت للنفط القائمه في تكساس ، بأول اكتشاف هام خارج مارب بالقرب من حدود ج.ي.د.ش . وبسرعه ، انضمت إكسون وفريق من المشروعات الكوريه الجنوبيه الى اليمن هنت . كذلك قامت تكساكو ، إلف أكويتين ، توتال ، كنديان اوكسيد نتال ، ومشروعات سوفيتيه بالتفاوض ودفعت للبحث عن البترول اليمني . الشركه السوفيتيه تكنو إكسبورت قامت باكتشاف رئيسي في ١٩٨٦م في شبوه مقابل الحدود مع مارب . الإكتشافات بدورها خلقت فرصاً لعقود تكميليه للتموين والبناء من مختلف أنحاء العالم كالمشروع الأمريكي الذي أنشأ المصفاه الصغيره بالقرب من مارب ومجموعه اللبنانيين والايطاليين والالمان الذين مدوا الأنابيب . كما كانت هناك إكتشافات تجاريه في ١٩٨٧م ، و١٩٨٩م (٣٩) .

لم يكن بمستطاع شركة بترول يمنيه بمفردها إستغلال الثروه تحت حوض مارب شبوه . وإدراكاً لإمكاناتها التجاريه فإن الامر تطلب التعاون اليمني المشترك مع رأس المال

والخبره الأجنبيه . لم يضمن الإنتاج المشترك فقط الأمان حول حقول النفط (٠٠) بل تحسنت الحركه على الحدود وأعطى ذلك ايضاً الأمل للـ ج.ع.ي للإستفاده من الامكانات المتاحه في عدن بما في ذلك الميناء والمصفاه البريطانيه المتطوره والتى بدورها كانت بحاجه الى إنتاج ، وبالتالي فإن التعاون أبعد الطرفين عن الصراع والأزدواجيه . من هناك عملت شركتا البترول الوطنيتان على دمج أعمالها في شركة يمنية مشتركة للاستثمار في البترول والثروات المعدنيه . وحتى أكثر المنتجين للصناعات البترولية المؤممة ادرارها بدرجات مختلفه من النصح الفني الأجنبي إذ أن كلتا الدولتين اليمنيتين إحتاجتا لرأس المال والخبره الخارجيه . شركة النفط اليمنيه المشتركه وقعت إتفاقيه إنتاج في اواخر ١٩٨٩م مع فريق دولي يتكون من شركات هنت وإكسون بنسبه ٣٧,٥ ٪ بينهما والمؤسسه الكويتيه الخارجيه للأستكشافات البترولية بنسبه ٢٥ ٪ وتوتال ١٨,٧٥ ٪ واثنتان من وحدات تكنو إكسبورت وما شينو إسبورت وزروفوجيولوجيا بنسبه ١٨,٧٥ ٪ (٠٠) .

تلك الاتفاقيه التجاريه الهامه جداً في التاريخ اليمني توجت تقارب عشرون عاماً للنظامين المختلفين أيديولوجياً حول نموذج عام واخيراً مختلط للمشاركه العامه الاجنبيه في الذروه القياديه . ولايمكن تخيل مشروعات أكثر إختلاطاً قبل ذلك الإطار الشامل ليس فقط للمؤسسه اليمنيه المشتركه ولكن الإثنتين من أكبر عمالقة النفط الرأسماليه، إكسون وتوتال ، ومؤسسات سوفيتية وكويتية عامه . إذ أنه سعياً نحو إلقا الظلال على قيمة الملكيه والإستثمار في القطاعات الأخرى فإن هذا المشروع العام فنياً أزال التمايز بين العام والخاص والرأسمالي والشيوعي الذي فصل الشطرين اليمنيين وجعلهما شريكين في اكبر مشروع لم يسبق لاي منهما أن ارتاده . وبعد تلك الإتفاقيه بوقت قصير جاءت إتفاقيه الوحده السياسيه .

## النتيجه :

وهكذا فإن انسياب رأس المال الى اليمن في صوره مساعدات أو تحويلات خلق نظامين غلبت عليهما المشاريع الإنمائيه في جانب وزراعه مشتقه وهجره وقطاع هامش تجاري في الجانب الأخر . تراجع أسعار البترول الدوليه والتخفيضات الواسعه في المساعدات أربكت كثيراً الأقتصادين ، وقادت الى إتخاذ إجراءات تقييديه حاده في الشمال وساهمت في إنفجار حرب الفصائل في عدن في أوائل ١٩٨٦م . ولولا إكتشاف النفط في مارب وبعدها في شبوه لحسن الحظ لكان المستقبل محزنا بحق . أعطى اكتشاف النفط في اليمن مدخلاً أوسع لمصادر التمويل الأجنبي والإستثمار المؤسسي الواعد بايرادات العملة الصعبه من صادرات النفط في المستقبل .

عائدات النفط لن تدخل في حسابات الدوله فحسب ولكن على عكس المعونات فإنها ستعزز قوة صانعي السياسه اليمنيه من خلال تمويل الحساب العام بدلاً من الحصول على مشاريع محددة . بل إن الكثير من الحجج المطروحه للوحده تؤكد المزايا الإقتصاديه كمزج إمكانيات ميناء عدن مع شبكة النقل الخاصة بـ ج.ي.د.ش ، والإستفادة من الكوادر المتخصصه في ج.ي.د.ش وفئه المنظمين في الشمال ، وإستغلال الأسواق الكبيرة وإقتصاد

الحجم الكبير والمحافظة على التجارة الخارجية القائمة وعلاقات التعاون والحصول على مواني على البحر الأحمر والمحيط الهندي وطرقات تربط كل اجزاء الوطن وبالطبع تعبئه الموارد لتعظيم العائد من صناعه النفط . هذا بالاضافه الى العوامل السياسيه الداخليه كالانتقال في عدن في ١٩٨٦م والتوتر السياسي الواسع وعدم الرضا الاقتصادي في كلا النظامين السياسيين والروابط الشخصيه والاجتماعيه للبرجوازيه الشماليه بالاسر والاماكن في الجنوب وتواصل القاده السياسيين ، واحساس مشترك بالوطنيه وتنامي القلق حول مسألة الإندماج ونتائج الكثير من الأحداث السياسيه المحدده إضافة الى التحولات الدوليه بما فيها الكساد الدولي وتلاشي الثنائيه السياسيه ، فإن ملامح الإنفراج الإقتصادي الذي تنادي به تلك المقولات لقى قبولاً عاماً كبيراً .

الوحده أعدت كإندماج كامل . ففي حين تكون الحكومه في صنعاء ، فإن عدن ستعيد مكانتها السابقه كمركز إقتصادي وميناء حر ينافس هونج كونج ، كما تنبأ المنجمون ، وعلى حين وجدت الحوافز الجديده للمستثمرين فإن توزيع حيازات الاراضي الجنوبية وايجاد سوق البورصه اليمني كانت محط الدراسه . المادتان ٨,٧ من الدستور المصدق عليه في الاستفتاء العام في مايو ٩١م ، تدعوان الى اقتصاد مختلط يقوم على العداله الإجتماعيه الإسلاميه في الإنتاج والعلاقات الاجتماعيه ، وقطاع عام متطور قادر على امتلاك وسائل الانتاج الاساسيه ، مع الحفاظ على الملكيه الخاصه والتخطيط العلمي الذي يؤدي الى بناء مؤسسات الدولة واستقلال الموارد العامه والقوميه ، وتطوير القدرات والفرص للقطاع العام والخاص والمختلط (١٠) . موازنة الدوله الموافق عليها في فبراير ٩١م (بعجز١٢ ٪) تضمنت إنفاقاً جارياً رأسمالياً لواحد وتسعين مشروعاً عاماً ذات طبيعه إنتاجيه وسبعه عشرة مؤسسة ذات ملكيه مختلطه ، واربعين مجلساً وشركه عامه خدميه (١١) بل إن كثيراً من الإرث الإشتراكي تم الاحتفاظ به في اليمن يفوق ذاك في المانيا .

قبل اي منافع اقتصاديه للوحده يستفادمنها جاءت أزمة الخليج وقطعت انسياب التحويلات والمساعدات من الكويت والعراق ، والسعوديه العربيه . المتعطلون الجدد من بين المهاجرين وأسرهم يصل عددهم المليون تدفقوا الى المدن في الوقت الذي نضبت موارد التشغيل في كثير من القطاعات الخدميه الاجتماعيه . وفي مطلع ١٩٩١م كانت قيمه الريال التي استقرت عند حوالي ١٣ ريال يمني للدولار قد إنهارت الى ٢٦ للدولار . الحكومه جمدت رواتب الموظفين لتغطية نفقات دعم العمله والانشطه الحيويه . وبحلول الصيف ، دفعت البطاله والتضخم وتفاقم أزمة الإسكان والخدمات الى قيام المسيرات والمظاهرات . عائدات النفط ليس فقط لم تكف لتغطية خدمات الدين الخارجي ولكنها أيضاً واجهت مخاطر الادعاءات السعوديه في ملكية النفط على الحدود مع محاولات لاعاقه الشركات من العمل في اليمن (١٢) . وهكذا وللمره الثانيه ، فان السياسه في الخارج وتغيرات الاقتصاد الدولي أثرت على خطط التنميه في اليمن عن طريق اعاقه تدفق الأموال الخارجية .

# بيانات مقارنه عن اليمنين

## جدول (١)

المؤشرات الإقتصاديه الكليه لليمنين ، ١٩٨٧م .

| | ج . ع . ي | ج .ي . د . ش |
|---|---|---|
| السكان ( مليون) | ٨,٥ | ٢,٣ |
| نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي($) | ٥٩٠ | ٤٢٠ |
| توقع الحياة عند الميلاد | ٥١ | ٥١ |
| (المساعدات الإنمائيه الرسميه ) الدين الرسمي كنسبه من اجمالي الناتج القومي | ٨,١ | ٨,٢ |
| الناتج المحلي الإجمالي ( مليون ($) | ٤٢٧٠ | ٨٤٠ |
| الناتج المحلي الاجمالي للزراع (٪) | ٢٨ ٪ | ١٦ ٪ |
| الناتج المحلي الاجمالي للصناعه (٪) | ١٧ ٪ | ٢٣ ٪ |
| الناتج المحلي الاجمالي للخدمات وغيرها (٪) | ٥٥ ٪ | ٦١٪ |

المصدر : البنك الدولي تقرير التنميه الدوليه ١٩٨٩م ص ص ١٦٤-١٦٦ ، ١٨٩-٢٠٢

## جدول (٢)

الحسابات القوميه ج.ع.ي وج.ي.د.ش ١٩٨٧م

( ميلون $)

| | ج.ع.ي | ج.ي.د.ش |
|---|---|---|
| الناتج المحلي الاجمالي | ٤٢٧٠ | ٨٤٠ |
| الصادرات | ١٩ | ٤٠٩ |
| الواردات | ١٣١١ | ١٤٥٠ |
| صافي تحويلات العمال | ٤٢٨ | ٣٠٣ |
| صافي المساعدات الخارجيه | ٣٤٩ | ٨٠ |
| الميزان الجاري | ٦٠٧ - | ١٢٢ - |
| الدين الخارجي | ٢٣٨٩ | ١٧٢٤ |

المصدر : تقرير التنميه الدوليه ١٩٨٩ ، ص ص ١٩٠ ، ١٩٨ ، ٢٠٢

## جدول (٣)

قوة العمل موزعه القطاعات ، ج.ع.ي وج.ي.د.ش ١٩٦٥ و١٩٨١م .

| | ج.ع.ي | | ج.ي.د.ش | |
|---|---|---|---|---|
| | ١٩٦٥ - ١٩٨١م | | ١٩٦٥ - ١٩٨١م | |
| الزراعه | ٨١٪ | ٧٥٪ | ٦٨٪ | ٤٥ ٪ |
| الصناعه | ٨ ٪ | ١١٪ | ١٦٪ | ١٥٪ |
| الخدمات | ١١٪ | ١٤٪ | ١٦٪ | ٤٠٪ |
| | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ |

المصدر : البنك الدولي : تقرير التنميه الدوليه ١٩٨٥م ، ص ٢١٤

## جدول (٤)

## التكوين الرأسمالي الثابت حسب القطاعات ، ج.ع.ي ١٩٨٢م والإنفاق الإنمائي حسب القطاع ج.ي.د.ش ١٩٨٢م .

| | ج . ع . ي | ج . ي . د . ش |
|---|---|---|
| الزراعه والاسماك | ٧٪ | ٢٠٪ |
| الصناعه | ١٨٪ | ٢٧٪ |
| الاتصالات | ٢٢٪ | ٢٣٪ |
| الخدمات | ٥٤٪ | ٣١٪ |
| | ١٠١ ٪ | ١٠١ ٪ |

المصدر :وزاره التخطيط ، عدن ، الجهاز المركزي للتخطيط ، صنعاء .

ملاحظة : تلك البيانات ليست متطابقه تماماً لأن الإستثمار الأجمالي يقاس بطرق مختلفه .

## الجدول (٥)
## الإنفاق الحكومي المركزي . ج.ع.ي وج.ي.د.ش ، ١٩٧٧م .

| | ج . ع . ي | ج . ي . د . ش |
|---|---|---|
| الاداره العامه | ٪٢٠ | ٪١٦ |
| الدفاع والامن | ٪٥٤ | ٪٤٣ |
| التعليم | ٪٩ | ٪١٧ |
| الصحه | ٪٣ | ٪٦ |
| البناء والاتصالات | ٪٩ | ٪٢ |
| الزراعه | ٪٣ | ٪٥ |
| خدمات أخرى | ٪٢ | ٪٩ |
| | ٪١٠٠ | ٪١٠٠ |

المصدر :البنك الدولي ١٩٧٩م ( ج.ي.د.ش ) ص ١٠٤ ، والبنك الدولي ١٩٨٩م ( ج.ع.ي ) ص ٢٤٥ .

## جدول ( ٦)
مؤشرات الحياة الطبيعيه ج.ع.ي وج.ي.د.ش ١٩٦٥م و١٩٨٤م .

| | ج . ع . ي | | ج . ي . د . ش | |
|---|---|---|---|---|
| | ١٩٦٥ | ١٩٨٤م | ١٩٦٥م | ١٩٨٤م |
| ألف شخص بالنسبة لـ : | | | | |
| الطبيب | ٤,٣ | ٥٨,٢ | ٦,٣ | ١٢,٨ |
| الممرضه | — | ٢,٧ | ١,٨ | ١,٠ |
| توافرالسعرات الحراريه اليوميه | ٢٠٠٨ | ٢٣١٨ | ١٩٨٢ | ٢٢٩٩ |
| توقع الحياه عند الميلاد : | | | | |
| ذكور | ٣٩ | ٥٠ | ٣٩ | ٤٩ |
| إناث | ٤٠ | ٥٢ | ٤٠ | ٥٢ |
| وفيات الرضع لكل ألف مواليد أحياء | ١٩٧ | ١١٦ | ١٩٦ | ١٢٠ |

المصدر : تقرير التنميه الدوليه ١٩٨٩م ، ص ص ٢١٨ ، ٢٢٠، ٢٢٦ .

## جدول (٧)
## نسبه المجموعات العمرية المنخرطه في المدرسه
## ج.ع.ي وج.ي.د.ش ، ١٩٦٥ و ١٩٨٢م .

| | ج .ع . ي ١٩٦٥ ـــ ١٩٨٢م | | ج .ي . د . ش ١٩٦٥ ـــ ١٩٨٢م | |
|---|---|---|---|---|
| المدرسه الإبتدائيه | ٩ | ٥٩ | ٢٣ | ٦٤ |
| المدرسه الثانويه | ـــ | ٧ | ١١ | ١٨ |
| التعليم العالي | ـــ | ١ | ـــ | ٢ |

المصدر : تقرير البنك الدولي ١٩٨٥ ، ص ٢٢٢ .

## جدول (٨)
## مؤشرات المراه في التنميه ، ج.ع.ي و ج.ي.د.ش

| | ج . ع . ي | ج . ي . د . ش |
|---|---|---|
| تعليم الإناث | ٣ | ٢٥ |
| تعليم الإناث كنسبه من تعليم الذكور | ١١ | ٤٦ |
| نسبة إنخراط الإناث في المدرسه الابتدائيه | ٤٠ | ٣٥ |
| نسبة إنخراط الإناث في المدرسه الثانويه | ٦ | ١١ |
| معدل الخصوبه ١٩٨٨م | ٨ | ٦,٦ |

المصدر : Valentine M. Moghadam, Development and Patriarchy: The Middle East and North Africa in Economic and Demographic Transition, Wider, July 1992.

## جدول (٩)
## الديون الخارجيه الطويله الأجل ، ج.ع.ي و ج.ي.د.ش ١٩٨٥م ( بملايين الدولارات ) .

| | ج.ع.ي | ج.ي.د.ش |
|---|---|---|
| المقرضون الرسميون | ٢٥٤٥,٥ | ٢٥٠١,٦ |
| متعددون | (٨١٦,٧) | (٥٤٨,٤) |
| هيئة التنمية الدوليه | (٣٩٣,٣) | (١٨٨,٨) |
| ثنـــــائي | (١٧٢٨,٩) | (٥٤٨,٢) |
| مقرضون خاصون | ١٣,٣ | ٠,٠ |
| المجموع القائم | ٢٥٥٨,٨ | ١٥٠١,٦ |
| إستخدام إئتمان صندوق النقد الدولي | ١٠ | ١٤,٨ |

المصـــدر: االبنك الدولي ، طبـــعـــة جـــداول الدين الدولي ١٩٨٦ -١٩٨٧م . ص ص ١٤٠و٤١٤ .

يشتمل على الغير مسحوبه .

## الهوامش :

١- هذا لايعني مطلقاً أن العوامل السياسيه المحليه والدوليه كانت غير مرتبطه بالوحده اليمنيه . الأحداث السياسيه والميـول كـانت ( ولاتزال ) مـوضع تحليل Charles Dunbar, The Unification of Yemen: Process, Politics and Prospects, Middle East Journal v. 46, A-3 Summer 1992, pp. 456-47; Robert D. Burrowes, "Oil Strike and Leadership Struggle in South Yemen: 1986 and Beyond," Middle East Journal v. 43, N-3 Summer 1989 pp. 437-453; Gregory Gause, "Yemeni Unity", Journal of Arab Affairs, v. 6, N-1, Spring 1987 pp. 55-81; Mark Katz, "Yemeni Unity and Saudi Security", Middle East Policy, v. 1, v-1 1992, pp. 117-135.

٢- من بين المصادر الكثيره عن الخلفيه العامه والسياسيه التالي :

Robin L. Bidwell, The Two Yemens (Westview, Boulder: 1983); Fred Halliday, Arabia Without Sultans (Vintage, New York: 1975); and John Peterson, "Nation Building and Political Development in the Two Yemens", in B.R. Pridham, ed. Contemporary Yemen: Politics and Historical Background (Croom Helm, London: 1984).

٣- الدراسات الأساسيه للسياسه في اليمن الجنوبي هي :

Helen Lacknen, P.D.R. Yemen: Outposts of Development in Arabia (Ithaca Press, London: 1985); Taareq and Jacqueline Ismael, P.D.R. Yemen: Politics, Economics and Society (Frances Pinter, London: 1986); Robert W. Stookey, South Yemen: A Marxist Republic in Arabia (Westview, Boulder: 1982).

وعن ج.ع.ي أنظر :

Robert Burrowes, The Yemen Arab Republic, Politics of Development 1962-1986 (Westview, Boulder; 1987), John Peterson, Yemén: The Search for a Modern State (Johns Hopkins, Baltimore, 1982).

٤- انظر :

Fred Halliday, Revolution and Foreign Policy: The Case of South Yemen, 1967-1987 (Cambridge University Press, Cambridge 1990) Chapter 4, " The Enigmas of Yemeni Unity", pp. 99-129 for a periodization of the relationship.

٥- J.S. Birks and C.H. Sinclair, "Aspects of Labor Migration from North Yemen", Middle Eastern Studies vol. 17, no. 1, 1981; and Arab Manpower (New York:

٦- على عكس الرقم ٨ ٪ المبين في الجدول، Gerd Nonneman, Development, Administration, and Aid in the Middle East (Routledge, New York: 1988) p. 103, and "Merger Proves an Attractive Option", MEED 19 July 1990.

يعطي دليل مناقصه ( جدول ١,٤ ص ٨٠ ) للفتره ١٩٨٢م - ٨٣م حيث المساعدات مثلت ١٢,٣ ٪ من إجمالي الناتج القومي في ج . ي . د . ش او ٩,٢ ٪ في ج.ع.ي .

٧- البنك الدولي ١٩٨٤م ، ص ١٩ .

٨- International Fund for Agricultural Development, Report of the Special Programming Mission to People's Democratic Republic of Yemen (IFAD: Rome, June, 1985), Table 16, p. 142 Citing the Ministry of Agriculture and Agrarian Reform in 1985.

٩- World Bank 1978, pp. 9-12.

١٠- Lackner, pp. 170-179.

١١- World Bank 1984, pp. 20-21.

١٢- انظر : حمود العودي ، التنميه وتجربة العمل التعاوني في اليمن ( صنعاء : كتاب الغد ٢, ١٩٧٧م .

١٣- عبده على عثمان " التنميه والحركه التعاونيه في اليمن : مشاركه الهيئات التعاونيه للتنميه في مشروعات الخطه الخمسيه الإنمائيه الأولى " تقرير مقدم لمجلس الوزراء والجهاز المركزي للتخطيط ، ١٩٨٥م .

Arthur S. Banks, et.al. Economic Handbook of the World 1981 "People's Democratic Republic of Yemen" (New York: McGraw Hill, 1981). pp. 508-509.

١٤-انظر : David Shirreft, "Expatriate Remittances Open New Vistas for South Yemen", MEED 28 September 1979; Robin Allen, "Aden Seeks to improve Quality of Life", MEED 25 September 1981, and regular MEED updates including 3 June 1983.

١٥- John M. Cohen and David B. Lewis, "Capital Surplus, Labor Short Economics: Yemen as a Challenge to Rural Development Strategies", in American Journal of Agricultural Economics, 61, Augusst 1979, pp. 523-78.

١٦ -انظر :

Kiren Aziz Chaudary, "The Price of Wealth: Business and State in Labor Remmittance and Oil Economics", International Organization 43, 1, Winter 1989.

١٧- World Bank 1978, p. 149.

١٨- Peter Kemp, "North Yemen: Meeting the Challenge of the Oil Era", MEED 7 November 1987, p. 16.

أن التحركات رد فعل من خلال تثبيط التحويلات . ولكن Chaudhry يحاول أن الإجراءات المقيده كانت كنواه في اليمن مقارنة بالجاره العربيه السعوديه حيث عائدات النفط للدوله ونظام الدعم المباشر كان أقل استجابه للإصلاح

١٩- UNECWA, YAR Summary of the First Five Year Plan, Table 3.

٢٠- فيصل سعيد فارع " التطورات الاقتصاديه الحديثه في اليمن " ورقه عمل مقدمه المؤتمر اليمني المعاصر ، مايو ٢١-٢٣/٩٠م مدرسة الدراسات الشرقيه والافريقيه ، لندن ، ص ص٧٠- ٨

٢١- World BankPeople's Democratic Republic of Yemen: A Review of Economic and Social Development Alaskington: March 1978, Table 2.1, Citing Ministry of Planning and World Bank estimates.

٢٢- لاحظ أن هذه البيانات عن قيمة الإنتاج في ج.ي.د.ش لاتسمح بالمقارنه المباشره مع المساهمات لقيمه الإستثمار المبينه لل ج.ع.ي نظراً لأن بيانات ج.ع.ي تبين المدخل وبيانات ج.ي.د.ش تبين الناتج للقطاعين العام والخاص .

٢٣- World Bank, People's Democratic Republic of Yemen: Special Ecomomic Report Mid-Term Review of the Second Five-Year Plan, 1981-85. Washington, June 4, 1984.

٢٤- A.A. El Sherbini, "An Analysis of Public Sector Management Development in the People's Democratic Republic of Yemen", Desk Study for UNDP, December, 1989, Table 5., p.13, Citing the MInistry of Planning.

٢٥- A.A. El Sherbini, p.12, citing preliminary census results, and p. 15.

٢٦- IFAD June 1985, pp. 79-80.

٢٧- IFAD June 1985, pp. 139, Citing the Ministry of Fish Wealth and the Central Statistical Organization;.

الارقام الوارده ليست متطابقه مع إحصاءات مماثله للبنك الدولي يونيو ١٩٨٤م ص ٣٢ بالرغم من أن الأتجاه العام واحد . لاحظ أن الصيد يختلف من سنه لأخرى .

٢٨- Lackner p. 191.

هي ايضاً تقر في صفحه ١٩٣ أن في مايو ١٩٨٤م سمح للصيادين تسويق أكثر من ٤٠ ٪ من الصيد مباشره من المكلا و١٠٠ ٪ في حضرموت .

٢٩- El Sherbini, Table 5.

٣٠- MEED 5 December 1969 "Southern Yemen Takes Over Foreign Firms", MEED 10 December 1971, "Democratic Yemen's Economy Still Slipping"; David Shirreff, "Fair Dealing Gevis Aden a Boost". MEED 21 April 1978; World Bank 1978, Table 10.

٣١- أنظر حسابات العلاقات بين المصدرين الدوليين للتبغ والشركه الوطنيه للتبغ في : Colin Morgan, "Joint Ventures... A Case Study" in Focus on Yemen Arab Republic, proceedings of Conference held on 4 November 1982, by the Arab-British Chamber of Commerce, London, pp. 13-17.

٣٢- "Southern Yemeni Hopes Still Based on Aid". MEED 24 July 1970.

٣٣- World Bank 1984, Table 2.3; Gerd Nonneman, Development, Administration, and Aid in the Middle East (Routledge, New York: 1988) p. 103; and "Merger Proves an Attractive Option" MEED 19 January 1990.

٣٤ - البيانات عن " نسبة القروض العامه الخارجيه من المانحين الرئيسيين " التي اعلن عنها بنك اليمن ، عدن ١٢ ديسمبر ١٩٨٣م والبنك المركزي اليمني ، صنعاء ٣٠ يونيو ١٩٨٧م ج.ع.ي متباعده زمنياً ، غير أن هذا خلق فرقاً بسيطاً في الإطار الزمني الطويل الأجل للدين التراكمي. البيانات متنسقه مع تقرير البنك الدولي World Bank. Debt Tables 1986-87 Edition. (Washington, 1987) pp. 410 & 414.

والتي تبين أيضاً تطابق تقريبي للإئتمان الرسمي بحوالي ٢,٥ مليار دولار تدين به البلدان حيث تدين ال ج.ع.ي أكثر للمصادر المتعدده وج.ي.د.ش تدين أكثر للدول الأخرى ، ال ج.ع.ي تعتمد فقط على الإئتمان الخاص ( ١٣ مليون دولار ) وفقط ( ١٠ - ١٤ مليون دولار ) من إئتمان صندوق النقد الدولي .

٣٥ - فعلاً كل المشروعات والمناقصات والعقود منشوره في MEED

٣٦- International Fund for Agriculture Development, Report of the Special Programming Mission to People's Democratic Republic of Yemen (IFAD: Rome, June 1985.) Table 14, p. 140, credited to the Ministry of Agriculture and Agrarian Reform.

٣٧- من بين المشروعات في ج.ع.ي : المرتفعات الجنوبيه ومشروع تطوير تهامه وكل منهما ذو مراحل ومكونات متعدده ومشروعات تطوير المناطق الوسطى والشماليه والشرقيه ، وفي ج.ي.د.ش وادي حضرموت ، وادي بيحان ، وادي حجر ، وادي مينا ، وادي ماوان ونصاب مرخه .

٣٨ - Ismael and Ismael, pp. 94-95.

٣٩ - ومن صناعة النفط اليمنيه أنظر . Nigel Harvey, "South Yemen Sets the Bait for Foreign Oil Firms", MEED 22 July 1983; Durt S. Abraham, "North Yemen Fulfilling its Potential as Exporter", World Oil, April 1988; Mark Kindley, "Yemen Hunt: In Sha'allah", Oil and Gas Investor, vol. 7 No. 8, March 1988: Simon Edge, "Yemen: MEED Special Report on Oil and Gas. Upstream Joy Masks Doubts Downstream" MEED April 3, 1992. pp. 5-7.

٤٠ - عندما إندلع القتال في عدن في يناير ١٩٨٦م سارع التكنوقراط لتنظيم الإستثمارات الأجنبيه . أنظر . Jonathan Crusoe "Aden: Foreign Contracts will be upheld", MEED 3 January 1987.

في عام ١٩٩٠م بنك الصادرات والواردات الأمريكي أزال ج.ي.د.ش من قائمة الدول الإثنى عشر الماركسيه اللينيه المحرومه من المشاركه في إئتمانه .

٤١ - "Merger Proves An Attractive Option" MEED 19 January 1990"; CIOMR Signs Production-Sharing Agreement for Joint Yemen Acreage", Middle East Economic Survey March 19, 1990; "North, South Yemen Sign Oil Exploration Deal with 5 Foreign Companies, Gulf News, March 15, 1990.

مؤخراًإنسحبت الشركات السوفيتيه ومؤسسات أمريكيه وأخرى دوليه خاصه زايدت للحصول على إمتيازاتها ،

٤٢- Constitution of the Republic of Yemen published in English by The Yemen Times, Sana'a, July 1991, p.5.

٤٣- Abdul-Aziz Al-Saqqaf, "The Government Budget for Fiscal Year 1991 Approved", The Yemen Times 27 February 1991, pp. 6-7.

يتضمن كل شركه بالإسم وشكلين للإنفاق .

٤٤ - "Yemen: Border Disputes and Relations with Saudi Arabia", a special study by the Petro Finance Market Intelligence Service, Washington: May 1992.